عن الاهداف الثانوية، المستحيل تحقيقها. وكان هذا الهدف يتمثل في احتفاظ المنظمة بعضويتها في اطار النظام العربي. ولهذا لم يشأ الشقيري الزجّ بالمنظمة في الخلافات العربية؛ وحرص على ان يبقى على مسافة منها، حتى لا يتهم بالانحياز والتبعية الى طرف ما. ولكنه، في الوقت عينه، لم يفقد القدرة على المواجهة، حين كانت الضرورة تقتضي ذلك. وقد فعل، حين رفض الاردن تسليح القرى الفلسطينية الامامية على الحدود مع اسرائيل، وبعيد غلق مكاتب م.ت.ف. في الاردن. وبخلاف التوقعات، لم يتوان الشقيري عن بذل جهوده للاستفادة من ظروف الخلافات العربية، لتطوير مكانة المنظمة، بالاعتماد، أساساً، على ما قدمته مصر من دعم اليه؛ فقام بوضع مخطط لجعل انشاء جيش فلسطيني يتحول الى حقيقة ، بدلاً من ان يظل مجرد حلم. وارسل، لهذه الغاية، كوادر فلسطينية للتدرب في الصين الشعبية، وفي الدول العربية، للاستفادة من خبرات هذه الجيوش. وعلى الرغم من ان هذا الجيش بقي خاضعاً، أساساً، لاشراف ورقابة سلطات الدول المضيفة له، الا ان المبادرة الى انشائه، ووجوده، أضفيا على م.ت.ف. وزعيمها مصداقية أكبر لدى الفلسطينيين، الذين وجدوا في انشاء الجيش خطوة على طريق تحرير فلسطين. أما من الناحية السياسية، فكان ذلك القرار ينطوي على بعد استراتيجي، باعتباره يمنح المنظمة وضعاً أفضل في المشاركة في القرار السياسي ـ العسكري العربي، وهذا ما كان يطمح للوصول الى تحقيقه رئيس المنظمة، الذي لم يكن راضياً عن ان يقتصر دور المنظمة على لعب دور هامشي في العملية السياسية ـ العسكرية. وفي هذا السياق، ينبغي ان ننظر الى الجهد الكبير الذي قام به الشقيري في مد نطاق شبكة المؤسسات، والمكاتب الاقليمية، التابعة للمنظمة الى أي مكان كان استطاع الوصول اليه، من أجل تقوية وتعزيز بنيتها التحتية، وترسيخ حضورها العربي والدولي، مما اتاح للمنظمة ان تطل، بصورة اوسع، على العالم، وان تعيد طرح القضية الفلسطينية، بعد طول غياب، ليس باعتبارها مشكلة انسانية، وانما على اساس انها قضية سياسية، تتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وهكذا جاءت الزيارة التي قام بها الشقيري، في ذلك الوقت، للصين، باعتبارها بداية مشجعة على طريق انتزاع الاعتراف الدولي بالمنظمة، وهو الامر الذي تحقق فيما بعد، حين اعترفت الجمعية العمومية بالمنظمة، كعضو مراقب، العام ١٩٧٤.

لقد نجح الشقيري، عبر تبنّيه استراتيجية طويلة النفس، في جعل التراكمات المحدودة، والصغيرة، التي حققتها المنظمة، تغير من صورة المنظمة في العالم العربي، وفي أوساط الرأي العام الفلسطيني. ولهذا السبب كان لا بد ان يشتد الصراع على المنظمة، بين التيارات السياسية المتعارضة، داخل صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية ومن جانب الدول العربية في آن، حيث بدأ الشقيري يعاني من المتاعب في علاقته بحلفائه في حركة القوميين العرب، من جهة، ومن السطوة والبريق اللذان باتت «فتح» تتمتع بهما في منافسه المنظمة. وكان على الشقيري ان يخوض الصراع ذاته على الجبهة الاخرى، أي في مواجهة النظام الاردني عن يمينه، ومزايدات نظام الفريق أمين الحافظ، في سوريا، عن يساره، اللذان خشيا، من منطلقات متباينة، من خطر تعاظم دور م.ت.ف. وقد أسهم هذا الصراع، الى حد ما، في تقليص هامش المناورة لدى رئيس المنظمة الى حد بعيد؛ الا ان الشقيري استطاع، مع ذلك، ان يجد الوسيلة للتعايش مع هذا الوضع، دون ان يقوم باجراء أي تعديل على خططه.

بيد ان الترياق لحل أزمة الشقيري لم يتأخر كثيراً. فبعد مرور شهور قليلة على انتهاء قمة الدار البيضاء، أعلن الرئيس المصري، في حزيران (يونيو) ١٩٦٦، تراجعه عن التمسك بميثاق الدار البيضاء (وثيقة التعايش السلمي بين الدول العربية)، مبرراً موقفه هذا بأن التعايش السلمي مع «الرجعيين» العرب أصبح شيئاً مستحيلاً. كما اعلن عبدالناصر رفض القاهرة المشاركة في